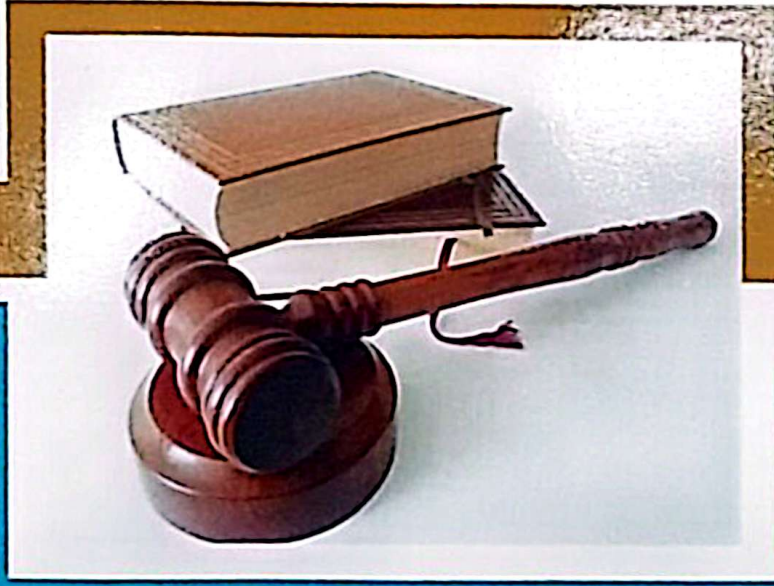


د. محمد صبري السعدي

الواضح في شرح القانون المدني

الاثبات

في المواد المدنية والتجارية



طبقاً لأحكام التعديلات و مزيدة بأحكام القضاء

دار القضي

الفهرس

04	تقديم الطبعة الأولى
06	مقدمة: في التعريف بالإثبات
13	القسم الأول: المبادئ العامة في الإثبات
14	أولاً: مبدأ حياد القاضي وحدوده
17	ثانياً: قواعد الإثبات والنظام العام
21	ثالثاً: محل الإثبات
33	رابعاً: عبء الإثبات
38	القسم الثاني: طرق الإثبات الأدلة
38	بيان طرق الإثبات
40	تقسيم طرق الإثبات
43	خطة الدراسة
45	الباب الأول: طرق الإثبات العادية
45	الفصل الأول: الكتابة
50	المبحث الأول: المحررات التي تصلح دليلاً كتابياً
50	المطلب الأول: الأوراق الرسمية
50	أولاً: شروط الورقة الرسمية

55	ثانياً: حجية الورقة الرسمية
64	ثالثاً: قوة الورقة الرسمية في التنفيذ.....
66	المطلب الثاني: الأوراق العرفية.....
67	الفرع الأول: الأوراق العرفية المعدة للإثبات
67	أولاً: شروط الورقة العرفية.....
72	ثانياً: حجية الورقة العرفية.....
93	الفرع الثاني: الأوراق العرفية غير المعدة للإثبات
93	أولاً: الرسائل والبرقيات
96	ثانياً: دفاتر التجار.....
101	ثالثاً: الدفاتر والأوراق المنزلية.....
103	رابعاً: التأشير على سند الدين بما يفيد براءة ذمة المدين
107	المبحث الثاني: الحالات التي يجب فيها الكتاب للإثبات
109	المطلب الأول: وجوب الكتابة في إثبات ما تجاوز قيمته مائة ألف دينار جزائري.....
118	المطلب الثاني: وجوب الكتابة في إثبات ما يخالف أو يجاوز الكتابة.....
128	الفصل الثاني: الإثبات بالشهود.....
132	المبحث الأول: قوة الإثبات المطلقة بالشهود.....
133	المطلب الأول: الوقائع المادية.....

138	المطلب الثاني: المواد التجارية.
141	المطلب الثالث: التصرفات المدنية التي لا تزيد قيمتها على مائة ألف دينار جزائري.
142	المبحث الثاني: في قوة الإثبات المطلقة بالشهود.
143	المطلب الأول: مبدأ الثبوت بالكتابة.
152	المطلب الثاني: المانع من الحصول على دليل كتابي.
159	المطلب الثالث: فقد السند الكتابي.
164	الفصل الثالث: القرائن.
165	المبحث الأول: القرائن القضائية.
170	المبحث الثاني: القرائن القانونية.
170	المطلب الأول: القرائن القانونية بوجه عام.
187	المطلب الثاني: حجية الأمر المقضي.
188	أولاً: تحديد طبيعة هذه القاعدة.
194	ثانياً: نطاق تطبيق هذه القاعدة وشروط الدفع بها.
194	1 = الأحكام التي تحوز حجية الأمر المقضي.
211	2 = أجزاء الحكم التي تحوز الحجية.
216	3 = شروط الدفع بحجية الأمر المقضي.
224	ثالثاً: حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية.

الباب الثاني: طرق الإثبات غير العادية

235	- الإقرار واليمين والقرائن القانونية -
236	الفصل الأول: الإقرار
238	المبحث الأول: الإقرار بوجه عام
245	المبحث الثاني: الإقرار القضائي وشروطه وشكله
245	المطلب الأول: تعريف الإقرار القضائي
249	المطلب الثاني: حجية الإقرار القضائي
256	المبحث الثالث: الإقرار غير القضائي
261	الفصل الثاني: اليمين
263	المبحث الأول: اليمين الحاسمة
266	المطلب الأول: توجيه اليمين الحاسمة
277	المطلب الثاني: آثار توجيه اليمين الحاسمة
284	المبحث الثاني: اليمين المتممة
285	المطلب الأول: اليمين المتممة الحقيقية
292	المطلب الثاني: يمين التقويم
296	صدر للمؤلف
300	الفهرس